

السيسي يبيع سعلا وعلم الروم للقطريين ويهجر أهلها: مليارات الدولارات تذهب للسيسي والمواطنون لهم السجن أو الشارع



الثلاثاء 6 يناير 2026 م

تنجح حكومة قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي، عبر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، إلى تفزيذ واحدة من أخطر عمليات نزع الأرض والاقتلاع السكاني في تاريخ مطروح الحديث، مع الاستعداد لإخلاء منطقة سعلا وعلم الروم ونقل سكانهما قسراً إلى ما يُعرف بـ«الغابة الشجرية»، تمهدًا لتسليم الأرض إلى شركة الديار القطرية ضمن مشروع استثماري ضخم تقدر قيمته بـ29.7 مليار دولار.

ورغم الترويج الرسمي لهذه الخطوة باعتبارها «تنمية عمرانية» و«إعادة تسكين حضارية»، فإن الواقع يكشف عن سياسة منهجية لبيع الأرض المصرية للمستثمرين الأجانب، مقابل تهجير الأهالي وتجريدهم من أراضيهم وتاريخهم ومصادر رزقهم، في نموذج يعيد إنتاج مشاهد الوراق وماسيرو ورأس الحكومة، حيث تُدار التنمية لصالح رأس المال لا المواطن.

صفقة مطروح ٣٠ مليارات الدولارات مقابل اقتلاع السكان

في نوفمبر الماضي، وقّعت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة اتفاقية مع شركة الديار القطرية، التابعة لجهاز قطر للاستثمار، لتنفيذ مشروع عمراني وسيادي ضخم شرق مرسى مطروح وبحسب ما أعلن، حصلت مصر بالفعل على 3.5 مليارات دولار نقداً كدفعة أولى، في حين يجري الترتيب لتسليم باقي الأرضي وبعد مرحلة التنفيذ، بعد الإعلان المرتقب عن المطور العام للمشروع.

لكن هذه «الصفقة الذهبية» لم تأت من فراغ، بل على حساب قرى قائمة وسكان يعيشون على هذه الأرضي منذ عقود، وبالتوالي مع تسلّم الأموال، بدأت أعمال ترفيق مكثفة في منطقة الغابة الشجرية، لا بهدف تنمية مطروح لأهلهما، بل لاستيعاب السكان المهجّرين من سعلا وعلم الروم، أي أن الدولة لا تطور القرى، بل تفرغها، ولا تُشرك الأهالي في المشروع، بل تُزدهر ليحل المستثمر الأجنبي محلهم.

السؤال الذي يتجاهله الخطاب الرسمي هو: لماذا تُمنح الأرض لمستثمر أجنبي بينما يجب أصحابها الأصليون على الرحيل؟ ولماذا تصبح مطروح، بتاريحها وسكانها، مجرد أصل عقاري يُباع ويشتري، بينما يحتل المواطن في «حالة تسكين» يمكن نقلها من مكان إلى آخر بلا اعتبار الهوية أو الجذور؟

«إعادة تسكين» أم تهجير قسري بواجهة قانونية؟

تصرّ الحكومة على استخدام مصطلح «إعادة تسكين» لتجميل عملية تهجير واضحة المعالم، فالأهلالي، بحسب الرواية الرسمية، سيحصلون على وحدات بديلة وتعويضات مالية، وكان الأرض التي عاشوا عليها مجرد مبانٍ يمكن تعويضها بشقة إسمانية في موقع آخر، غير أن تجارب السنوات الماضية تكشف أن هذا الخطاب ليس سوى غطاء قانوني لسياسات الإقصاء.

في جزيرة الوراق، قدم التطوير بوصفه مشروعًا قوميًّا، لكنه انتهى بصدامات واعتقالات وضغط دفعت كثيرين للتنازل عن أرضهم في مثل ماسيرو، أُكلت آلاف الأسر إلى الأسمرات وغيرها، بينما عاد عدد محدود فقط إلى المنطقة بعد إعادة بنائها، لتحول «العودة» إلى استثناء لا قاعدة، وفي رأس الحكومة، تكررت الوعود ذاتها حول التعويض والتنمية، وسط مخاوف واسعة من تهميش السكان المحليين لصالح استثمارات خليجية بمليارات الدولارات.

ما يجري في سعلا وعلم الروم ليس استثناءً، بل حلقة جديدة في سلسلة طويلة من «التهجير المقنّع»، حيث تُنتزع الأرض باسم التطوير، وبترك الأهالي أمام خيارات القبول بالأمر الواقع أو الاصطدام بالدولة، والنتيجة دائمًا واحدة: تفريغ الأرض من أهلهما، وتحويلها إلى مشروع مغلق لا مكان فيه للأصحاب الأصليين.

يدافع مسؤولو النظام عن هذه السياسات باعتبارها ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير العملة الصعبة، لكن السؤال الجوهرى يظل قائماً: تنمية لمن؟ فالتنمية الحقيقية لا تقتصر بحجم الاستثمارات فقط، بل بقدرتها على تحسين حياة السكان العاملين، والحفاظ على نسيجهم الاجتماعى، وضمان مشاركتهم في العائد الاقتصادي

خبراء التخطيط العمرانى يؤكدون أن المشكلة ليست في الاستثمار ذاته، بل في النموذج الذي يعتمد عليه النظام، والذي يقوم على بيع الأرض خارجاً للمستثمر، دون اشتراط دمج الأهالى أو منحهم أولوية في العمل أو حصة في المشروع بهذا المعنى، تتحول التنمية إلى أداة لإعادة توزيع الأرض والثروة من الفقراء إلى الأغنياء، ومن المواطنين إلى الشركات العابرة للحدود

قضية مطروح تكشف بوضوح كيف يُدار الاقتصاد في عهد السيسي: بيع الأصول، تهجير السكان، إنفاق العائد على مشاريع ضخمة بلا جدوى اجتماعية، ثم البحث عن صفة جديدة لسد فجوة جديدة وفي كل مرة، يكون المواطن هو الخاسر الأكبر، يُطلب منه التضحية بالأرض والبيت والتاريخ، باسم «المصلحة العامة» التي لا تعود عليه بشيء

وفي النهاية فما يحدث في سملا وعلم الروم ليس مجرد مشروع استثماري، بل جريمة اجتماعية مكتملة الأركان، تضاف إلى سجل طويل من سياسات الإقصاء وبيع الأرض، فبينما تفتح مطروح للمستثمرين القطريين بعشرات الدولارات، يُغلق المستقبل في وجه أهلها، ويُدفعون إلى الهاشم تحت لافتة «إعادة التسكين». إنها تنمية بلا عدالة، واستثمار بلا وطن، ونموذج يؤكد أن الأرض في مصر لم تعد لأصحابها، بل لمن يملك القدرة على الدفع، مهما كان الثمن الإنساني والاجتماعي